



35,9 مليوناً إجمالي الإيرادات التشغيلية.. 25,76 مليوناً الربح التشغيلي وربحية السهم بلغت 103,76 فلوس

«بورصة الكويت» تحقق 20,83 مليون دينار صافي ربح في أول 9 أشهر

ومديري الأصول جزءاً أساسياً من جهودنا لتوسيع قاعدة المشاركين. كما نحرص على الاستماع إلى متطلباتهم المتعلقة بالخدمات والمعلومات وإجراءات الوصول إلى السوق، إلى جانب التعريف بالفرص المتاحة في السوق الكويتي. وتساعدنا هذه المناقشات على تحديد مجالات التحسين ومتابعتها مع الجهات المعنية، ونتيح للمشاركات المدرجة التوصل المباشر مع المستثمرين وشرح نماذج أعمالها واستراتيجياتها». وضمن هذا التوجه، وصلت البورصة جمع المؤسسات الاستثمارية والمتخصصين المحليين والدوليين في لقاءات مهنية خلال الربع الثالث، شملت إضافة منتدى MSCI للمستثمرين المؤسسيين وتنظيم ندوة متخصصة حول صناديق المؤشرات المتداولة بالتعاون مع معهد المحللين الماليين المعتمدين. وركزت هذه اللقاءات على التطورات والاحتياجات العملية المرتبطة بالاستثمار وإدارة الأصول والاستفادة من منتجات السوق. تواصل بورصة الكويت البناء على الإصلاحات التي نفذت مع إطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة لبرنامج تطوير السوق في يوليو 2025، والتي شملت تطبيق منظومة الطرف المقابل المركزي، وتطوير آليات التسوية النقدية، وترقية وتنظيم عمل شركات الوساطة إلى فئة «وسيط مؤهل»، بما يدعم تكامل عمليات التداول والنقص والتسوية ضمن أدوار الأطراف المعنية. واستكمالاً لهذا المسار، شهد عام 2026 تطوير منصة تداول المستندات والصكوك ومنظومة صناديق المؤشرات المتداولة. وتوسع هذه الأطر الخيارات التمويلية والاستثمارية، إذ توفر أدوات الدخل الثابت قناة إضافية للمصدرين والمستثمرين، فيما تتيح صناديق المؤشرات المتداولة الاستثمار في مجموعة من الأصول من خلال منتج مدرج. ويظل وضوح خصائص كل أداة ومخاطرها وآليات التعامل بها ضرورياً لتمكين المشاركين من استخدامها وفق احتياجاتهم. وفي هذا الإطار، نظمت البورصة ورش عمل وعقدت اجتماعات مباشرة مع المصدرين المحتملين والجهات المعنية في منظومة سوق المال، لإيضاح خصائص المنتجات ومتطلبات إصدارها وإدراجها وتداولها والالتزامات المرتبطة بها، مما يدعم الجهات المعنية في دراسة الخيارات المناسبة لخططها التمويلية والاستثمارية، وتحديد متطلبات الاستفادة منها.

نسبته 9,58٪. وتعكس هذه المؤشرات اختلاف مسارات الأداء بين عدد التعاملات وقيمتها وحركة أسعار الأسهم، بما يستدعي قراءتها مجتمعة لتقييم نشاط السوق. وفي السوق «الرئيسية»، بلغت قيمة التداولات 5,73 مليارات دينار، وتداول المستثمرون 34,26 مليار سهم عبر 2,12 مليون صفقة، فيما بلغت قيمته السوقية 9,17 مليارات دينار. كما أظهرت بيانات صناعة السوق نمواً في قيمة تداولات صناع السوق المشمولة بالحوافز، باستثناء الصناديق العقارية المتداولة، بنسبة 32,17٪، لتصل إلى 4,80 مليارات دينار، وتبرز أهمية هذا النشاط في توفير عروض شراء وبيع تدعم خيارات تنفيذ الصفقات، فيما تظل جودة السيولة مرتبطة بعمق أوامر التداول والفوارق السريعة ومدى استمرارية توافرها. وارتفعت حصة المستثمرين المؤسسيين من نشاط التداول خلال الأشهر التسعة الأولى إلى 70,08٪، مقارنة بنسبة 63,94٪ في الفترة المماثلة من العام السابق، بزيادة قدرها 6,14 نقطة مئوية. في حين بلغت حصة المستثمرين الأفراد 29,92٪. وعلى صعيد التوزيع الجغرافي، بلغت حصة المستثمرين الدوليين، بمن فيهم مستثمرو دول مجلس التعاون الخليجي، 17,28٪ من إجمالي قيمة التداولات، مقابل 13,97٪ في الفترة المقابلة، بارتفاع قدره 3,31 نقطة مئوية، وبلغت حصة المستثمرين المحليين 82,72٪. وتشير هذه البيانات إلى اتساع الحصة النسبية للمؤسسات والمستثمرين الدوليين في التداولات، مع استمرار أهمية المشاركة المحلية في نشاط السوق.

المتطلبات التشغيلية

وتعليقاً على أداء سوق المال الكويتي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، صرح الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي، قائلاً: «تركز بورصة الكويت في عملها التنفيذي على تلبية احتياجات مختلف فئات المشاركين، من خلال كفاءة الخدمات ووضوح الإجراءات والمحافظة على جاهزية الأنظمة. ونتابع المتطلبات التشغيلية بالتنسيق مع شركائنا، بما ييسر وصول المستثمرين إلى السوق واستفادة المصدرين والوساطة من خدماتها». وأضاف العصيمي: «يمثل التواصل مع المؤسسات الاستثمارية



محمد العصيمي

■ **محمد العصيمي: نركز على تنمية استخدام المنتجات الجديدة وتحسين تجربة المستثمر وتوسيع مشاركة المؤسسات المحلية والدولية**

والمصدرين والوساطة في مواصلة تطوير سوق المال الكويتي».

نشاط التداول

هذا، وقد بلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 15,64 مليار دينار، مقارنة بنحو 19,35 مليار دينار في الفترة المماثلة من 2025، بانخفاض نسبته 19,17٪. وبلغ حجم التداول 59,86 مليار سهم، متراجعا بنسبة 28,93٪ على أساس سنوي، كما وصل متوسط القيمة اليومية للتداول إلى 86,42 مليون دينار، مقابل 106,91 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، وبلغت القيمة السوقية الإجمالية نحو 52,58 مليار دينار بنهاية سبتمبر، بانخفاض محدود نسبته 0,05٪. لتبقى قريبة من مستواها في نهاية الفترة المقابلة من العام الماضي. وسجل السوق «الأول» ارتفاعاً في عدد الصفقات بنسبة 3,25٪ ليصل إلى 1,85 مليون صفقة، وزادت قيمته السوقية بنسبة 70,60٪ إلى 43,42 مليار دينار. في حين بلغت قيمة التداولات فيه 9,91 مليار دينار، بانخفاض



بدر الخرافي

■ **بدر الخرافي: سوق المال الكويتي أثبت مرونته رغم التحديات الجيوسياسية وتعزيز ثقة المستثمرين أولوية إستراتيجية**

وتنوع الاقتصاد الوطني، انسجاماً مع أهداف رؤية الكويت 2035». وشدد الخرافي على أن مجلس الإدارة يولي أهمية متابعته الأثر الاقتصادي لمشاريع التطوير، ودعم الإدارة التنفيذية في ترجمة التوجهات المشاركون في خدمات تلبي احتياجات المشاركين في السوق. ويستند هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين ومتطلبات تطوير السوق، والالتزام بالأطر الرقابية والمؤسسية المنظمة لعمل الشركة. كما يعكس حرص بورصة الكويت على تكامل دورها في تشغيل السوق وتطوير بنيته التحتية وتعزيز جاذبيته للاستثمارات، مع التزامها بالارتقاء بممارسات الشفافية والإفصاح والاستدامة. واختتم رئيس مجلس الإدارة، تصريحه، قائلاً: «بالنباية عن مجلس الإدارة، أتوجه بالشكر إلى مساهميننا على ثقتهم، وإلى الإدارة التنفيذية وموظفي الشركة على جهودهم والتزامهم. كما أؤمن دور هيئة أسواق المال والتعاون مع الشركة الكويتية للمقاصة وجميع شركائنا في منظومة السوق، ومساهمة المستثمرين

المراحل السابقة من برنامج تطوير السوق.

مرونة السوق

وتعليقاً على النتائج المالية والتوجه الإستراتيجي للشركة، صرح رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت، بدر ناصر الخرافي، قائلاً: «شهدت المنطقة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام تحديات جيوسياسية متواصلة، حيث امتدت آثارها إلى المشهد الاقتصادي والاستثماري وقرارات المستثمرين. وفي ظل هذه الظروف، أثبتت بورصة الكويت مرونتها وقدرتها على الصمود والتكيف، مستندة إلى إطار رقابي راسخ وبنيّة مؤسسية وتشغيلية تطورت عبر سنوات من الإصلاح. وتؤكد هذه التجربة أهمية الاستثمارات التي وجهت إلى بناء سوق من قادر على التعامل مع المتغيرات ومواصلة خدمة الاقتصاد الوطني». وأضاف الخرافي: «نقق بمقومات سوق المال الكويتي وقدرته على مواصلة التطور، ونولي ثقة المستثمرين المحليين والدوليين أهمية أساسية في توجهاتنا. ويعزز هذه الثقة تكامل أدوار منظومة السوق بقيادة هيئة أسواق المال، والالتزام بالحوكمة والإفصاح وجودة الخدمات. كما تتمثل مسؤوليتنا في البناء على هذه المقومات، والمحافظة على بيئة استثمارية تنسجم بالوضوح والعدالة، بما يساعد المشاركين على تقييم الفرص والمخاطر واتخاذ قراراتهم على أساس معلومات موثوقة». وأكد أن مواجهة المتغيرات تتطلب المحافظة على رؤية طويلة الأجل، مع متابعة الأداء والمخاطر وتحديد أولويات الاستثمار بعناية، وأشار إلى أن بورصة الكويت تواصل العمل على تعزيز استدامة نموذج أعمالها وتنوع أنشطتها، بما يدعم قدرتها على تحقيق قيمة للمساهمين والاستفادة من فرص النمو التي يتيحها تطور السوق. وقال: «نحرص على الجمع بين الانضباط المالي والاستثمار المدروس في تطوير السوق، وتوجيه موارد الشركة إلى الأولويات التي تدعم تنافسيتها وقدرتها على النمو. ويشكل التقدم نحو سوق متعدد الأصول مساراً مهماً لتوسيع خيارات المستثمرين وتلبية احتياجات الشركات التمويلية، بما يعزز دور سوق المال في ربط رؤوس الأموال بالفرص المنتجة، ويدعم نمو القطاع الخاص

أعلنت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية عن نتائجها المالية للأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026، عقب اجتماع مجلس إدارتها الذي عقد يوم الخميس الموافق 29 أكتوبر 2026، مسجلة صافي ربح عائد إلى مساهمي الشركة الأم بلغ 20,83 مليون دينار، فيما بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 35,90 مليون دينار، ووصل الربح التشغيلي إلى 25,76 مليون دينار، وبلغت ربحية السهم 103,76 فلوس. وبالمقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، تراجع صافي الربح العائد إلى مساهمي الشركة الأم بنسبة 9,63٪، فيما انخفضت الإيرادات التشغيلية بنسبة 3,12٪، والربح التشغيلي بنسبة 9,17٪. وعلى صعيد المركز المالي، ارتفع إجمالي موجودات المجموعة بنسبة 1,48٪ ليلبلغ نحو 134,94 مليون دينار، فيما سجلت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم نمواً بنسبة 70,62٪ لتصل إلى 74,60 مليون دينار بنهاية الفترة. وواصلت بورصة الكويت تنفيذ أولوياتها الإستراتيجية لتطوير السوق والمحافظة على كفاءة عملياتها، بالتعاون مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة وسائر أطراف منظومة سوق المال، وذلك في ظل بيئة إقليمية اتسمت بتحديات جيوسياسية متواصلة، تجددت حديثاً خلال الربع الثالث من عام 2026. وانعكست على المشهد الاقتصادي والاستثماري وتوجهات المستثمرين. وقد أبرزت هذه الظروف أهمية الجاهزية المؤسسية ومرونة البنية التشغيلية في المحافظة على استمرارية التداول، لاسيما في فترات التقلبات وارتفاع مستويات عدم اليقين. واستندت البورصة في تعاملها مع هذه التطورات إلى مائة نموذج أعمالها وتنوع مصادر إيراداتها ونهجها الحسب في إدارة المخاطر، بما يدعم قدرتها على التكيف مع المتغيرات ومواصلة تنفيذ مبادراتها التطويرية. ويعكس هذا النهج حرص بورصة الكويت على تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار التشغيلي والأهداف طويلة الأجل، والبناء على الإصلاحات والاستثمارات التي نفذت خلال السنوات الماضية لتعزيز قدرات السوق وتنافسيتها، وتوسيع استفادة المشاركين من البيئة التحتية والمنتجات التي طورت ضمن

فرعاً كيفان والشعب حقناً وفراً في استهلاك الطاقة تجاوز 40٪

بيت التمويل الكويتي أول بنك في الكويت يحصل على شهادة «EDGE Advanced»

مشعل الشايح: الشهادة تعكس التزام البنك بتعزيز الأداء البيئي وفق معايير الاستدامة العالمية المعتمدة



محمد العريبد و يوسف الرومي يتسلمان الشهادة



مشعل الشايح

نال بيت التمويل الكويتي شهادة «EDGE Advanced» للمباني الخضراء، ليكون أول بنك وأول منشأة في الكويت يحصل على هذه الشهادة لفروعه التشغيلية، في خطوة تعكس جهوده لتعزيز الاستدامة والارتقاء بكفاءة الأداء البيئي في مرافقه وفق معايير دولية معتمدة.

وشملت الشهادة فرعي كيفان والشعب، بعد استيفائهما متطلبات نظام EDGE (التصميم في التصميم لتحقيق كفاءة أكبر)، وهو معيار دولي معتمد للمباني الخضراء طورته مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، العضو في مجموعة البنك الدولي.

وتسلم الشهادة المدير التنفيذي للحوكمة والاستدامة في بيت التمويل الكويتي، محمد العريبد، ومدير أول المشاريع في بيت التمويل الكويتي يوسف الرومي. ويأتي هذا الإنجاز في إطار جهود بيت التمويل الكويتي لتحسين الأداء البيئي لمرافقه، من خلال حلول تستند إلى بيانات قابلة للقياس وتخضع للتحقق المستقل، بما يساهم في ترشيد استهلاك الموارد ودعم استراتيجيته

البنك في مجال الاستدامة، كما يعكس تطبيق هذه المعايير على الفروع حرص البنك على دمج الممارسات المستدامة في عملياته اليومية. وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال رئيس الالتزام والحوكمة للمجموعة في بيت التمويل الكويتي، مشعل الشايح، إن حصول فرعي كيفان والشعب على شهادة EDGE Advanced يمثل خطوة مهمة في ترجمة التزامات البنك في مجال الاستدامة إلى نتائج ملموسة قابلة للقياس. وأضاف أن هذا الإنجاز يجسد حرص

البنك على تحسين أدائه البيئي وفق معايير دولية معتمدة، وبالأستناد إلى تقييم مستقل ونهج واضح للتحسين المستمر. وأوضح الشايح أن الشهادة Advanced توفر إطاراً عملياً يمكن الاستفادة منه في تطوير الأداء البيئي لفروع البنك ومراقبه في الكويت، بما يدعم تطبيق معايير موحدة لقياس كفاءة استخدام الموارد على مستوى المباني التابعة لبيت التمويل الكويتي، بدلاً من حصر جهود الاستدامة في مبادرات منفردة. وأكد الشايح أن هذا الإنجاز يعزز مكانة بيت

مواصلة العمل على توسيع نطاق الممارسات المستدامة في شبكة فروع البنك. وأضاف أن شهادة EDGE Advanced توفر إطاراً عملياً يمكن الاستفادة منه في تطوير الأداء البيئي لفروع البنك ومراقبه في الكويت، بما يدعم تطبيق معايير موحدة لقياس كفاءة استخدام الموارد على مستوى المباني التابعة لبيت التمويل الكويتي، بدلاً من حصر جهود الاستدامة في مبادرات منفردة. وأكد الشايح أن هذا الإنجاز يعزز مكانة بيت

التمويل الكويتي في مجال العمل المصرفي المسؤول والممارسات المستدامة، ويساهم في دعم التوجه نحو تطوير بيئة عمرانية أكثر كفاءة في استخدام الموارد في الكويت. وقال في ختام تصريحه: «نؤمن في بيت التمويل الكويتي بأن الاستدامة ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مسؤول وشامل. ونعتز بإسهامنا في ترسيخ معايير متقدمة للاستدامة في القطاع المصرفي، ودعم الجهود الرامية إلى بناء مستقبل صديق للبيئة في الكويت».

تقييم مستقل وفق معايير معتمدة

مبانيه. ويتيح نظام EDGE تقييم المباني بمختلف أعمارها وأحجامها واستدامتها وظروف تشغيلها وفق منهجية موحدة، بما يسهل قياس أدائها البيئي ومقارنته كفاءةً في استخدام الموارد. وتمنح شهادة EDGE Advanced للمباني التي تحقق وفراً في استهلاك الطاقة لا يقل عن 40٪ مقارنة بخط الأساس المحدد وفق منهجية النظام. ويشمل التقييم ثلاثة جوانب رئيسية، هي استهلاك الطاقة، وكفاءة استخدام المياه، والطاقة الكامنة في المواد المستخدمة في استخراج المواد وتصنيعها ونقلها وتجهيزها للاستخدام في المباني، كما يأخذ إطار التقييم في الاعتبار مدى جاهزية المبنى لدعم التحول نحو الحيات الكربوني، بما يعزز التزام بيت التمويل الكويتي بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

التزام مستمر بالسلامة التشغيلية وتوفير ربط جوي موثوق

«طيران الجزيرة» تستأنف رحلاتها اليومية إلى الرياض



«طيران الجزيرة» تستأنف رحلات يومية إلى الرياض

إلى الرياض خطوة مهمة نحو إعادة الربط الجوي الأساسي بين الكويت والمملكة. ويمكن للمسافرين حجز رحلاتهم عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة: jazeeraairways.com، أو تطبيق الجزيرة للهواتف الذكية.

موثوقة ومريحة لمسافرينا». وتعد المملكة العربية السعودية سوقاً مهماً لطيران الجزيرة لما تجعمه البلدين من روابط قوية في مجالات الأعمال والسياحة، إلى جانب العلاقات العائلية والاجتماعية. ويشكل استئناف الرحلات اليومية

مخاوف الرسوم الجمركية الأميركية تحوّل اتجاه المخزونات

النحاس ينفذ في الصين.. المعدن الأحمر

يشتلل مع استعداد المشترين للدفع بأي ثمن

النحاس التجار إلى شحن مئات آلاف الأطنان إلى الولايات المتحدة خلال الأشهر الماضية. ونتيجة لذلك تركزت كميات كبيرة من المخزونات في السوق الأميركية، بينما واجه المشترين في الصين نقصاً نسبياً في الإمدادات المتاحة. وزادت الضغوط مع تراجع إنتاج مصاهر النحاس الصينية، حيث انخفض الإنتاج بنحو 1,1٪ خلال الربع الثالث، ما عقق الفجوة بين العرض والطلب في السوق المحلية. ويأتي ذلك في وقت تواصل فيه الصين تعزيز استثماراتها في شبكات الكهرباء ومشاريع الطاقة المتجددة والصناعات المرتبطة بالتحول الأخضر، وهي قطاعات تعتمد بشكل كبير على النحاس. وواصل المعدن الأحمر صعوده ليصل إلى نحو 14,472 دولاراً للطن، مرتفعاً بنحو 7/16 منذ بداية العام، مدعوماً باتصال استمرار الطلب العالي القوي والمخاوف من محدودية الإمدادات المستقبلية.

وكالات: تشهد سوق النحاس العالمية حالة من التوتر المتصاعد مع اشتداد المنافسة على الإمدادات، بعدما ارتفعت العالوات التي يدفعها المشترين الصينيون إلى مستويات غير مسبوقة، في مؤشر على تنامي شح العروض المتاح في أكبر دولة مستهلكة للمعدن الأحمر في العالم. وحسب تقرير لـ «بلومبرغ»، يدفع مستوردو النحاس في الصين أكثر من 200 دولار للطن فوق الأسعار العالمية للحصول على الشحنات الفورية، وهو أعلى مستوى مسجل منذ بدء جمع هذه البيانات، في ظل طلب قوي من المصانع وشركات الصناعات التحويلية التي تعتمد على المعدن الأساسي في الطاقة والبنية التحتية والسيارات الكهربائية والإلكترونيات. وتعود جزوا الأزمة الحالية إلى تحول غير معتاد في تدفقات التجارة العالمية، إذ دفعت المخاوف من فرض رسوم أميركية على واردات